الفصل السادس

تقدم الزراعة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر

- اهمية الزراعه فى فرنسا
- خدمات الثوره الفرنسيه للزراعه
- نظام الملكية الزراعيه
- تقدم الزراعة فى القرن الماضى
- عناية الحكومة بالزراعة
- الجمعيات الزراعيه
- التسليف الزراعى

أهمية الزراعة فى فرنسا :

يختلف تاريخ الزراعة فى فرنسا اختلافاً كبيراً فى انجلترا لأن فرنسا تعتبر فى طليعة دول اوربا الزراعية فى الوقت الحاضر ، ولم تتعرض فيها الزراعة لما تعرضت له فى انجلترا من اضمحلال كبير، بل بقيت المهنة الرئيسية لعامة الشعب. ويظهر ذلك من انه فى أواخر القرن التاسع عشر كان اكثر من نصف سكان فرنسا يشتغلون بالزراعة فى خين ان نسبة المشتغلين بها فى انجلترا وقتئذ كانت نحو ١:١٠ ، وفى المانيا أقل من ١:٣.

ويعلل اختفاظ الزراعة بأهميتها فى فرنسا حتى الأن بأسباب جغرافية واقتصادية عديدة تختص بالذكر منها اربعة:

(الأول) اتساع المساخة الصالحة للزراعة فى فرنسا ، اذ تبلغ نحو ٨٠% من مساخة الدولة بأجمعها.

(الثانى) ملاءمة الجو للزراعة ، فانه اكثر صحواً ودفئناً واقل تقلباً وامطاراً من جو انجلترا.

(ثالثاً) شدة عناية الحكومة الفرنسية بشئون الزراعة نظراً لاهميتها لأغلبية السكان ، فلم تتأخر الحكومة عن تقديم أية مساعدة للزراعة لتحفظ لها رخاءها واطراد تقدمها . ولمتنعها من التعرض للاضمحلال الذى أصاب زراعة انجلترا.

(الرابع) اعتدال تقدم الصناعة الحديثة فى فرنسا بالنسبة الى تقدمها فى انجلترا والمانيا ، ولذا لم تتعرض الزراعة فيها لشدة منافسة الصناعة لها كما فى هاتين الدولتين . ويعلل اعتدال نجاح الصناعة فى فرنسا بعاملين هامين :

(أ) قلة المعادن فى فرنسا وسوء توزيعها وصعوبة استخراجها واستغلالها . فان اهم حقول الفخم فى فرنسا حقلان ، يقع احدهما فى السهل الشمالى على مقربة من حدود بلجيكا ، والآخر عند منابع نهر لوار فى هضبة فرنسا الوطسى . ويلاحظ على هذين الخلقين صغر مساختها ، وصعوبة استخراج الفخم منها لاسباب جيولوجية، وعدم وقوعها على مقلابة من البخار لكي يسهل تصريف الفحم منهما، وكذلك بعدهما عن المناطق الغنية بالحديد.

أما أغنى اقاليم فرنسا فى الحديد فهو اقليم اللورين ، وكان يعيب الخديد فيه كثرة اختلاطه بالفسفور ، ولم تعرف طريقة للتغلب على هذا العيب إلا سنة ١٨٦٨ ، ولذا لم تستفد فرنسا من ذلك بسبب استيلاء المانيا على اقلبيم اللورين سنة ١٨٧٠ ، ولما انتهت الحرب العالمية الأولى استردت فرنسا ذلك الاقليم الغنى سنة ١٩١٩ ، ثم احتلتفى العام التالى اقليم السار المجاور له لكى تحصل على الفحم اللازم لصهر حديد اللورين. غير ان اقليم السار عاد الى المانيا بعد الاستفادة العام لسكانه فى يناير سنة١٩٣٥، وبذا صارت فرنسا تواجه صعوبة كبيرة فى تموين صناعة الحديد فى اللورين بالوقود اللازم لها.

(ب) تخصص فرنسا فى صناعة الترف كالمنسوجات الحريرية والمشروبات الروحية ، وهى صناعات تعتمد على الانتاج الزراعى من جهة ولا يمكن انتاجها بكميات كثيرة وفى مصانع كبيرة من جهة اخرى .

خدمات الثورة الفرنسية للزراعة :

كانت فرنسا اسبق الدول الأوربية بعد انجلترا الى اصلاح الزراعة فيها وتحسينها ، وبدأ ذلك الاصلاخ عند قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ، اى بعد أن بدأ الانقلاب الزراعى فى انجلترا بزمن قصير . وكانت أهم خدمات الثورة للزراعة فى فرنسا انها خررت العامل الزراعى من الوجهة الشخصية ، وفكت القيود القانونية والتقليدية التى قيدت انظمة الزراعة والملكية الزراعية فأدى ذلك الى زيادة عدد الملاك عظيمة ، وانتشار الملكية الصغيرة.

ولاريب فى أن من أجل خدمات الثورة الفرنسية للطبقات الزاعية فى البلاد تحريرهم من العبودية والقيود الاقطاعية التى رزحوا تحت اعبائها طويلاً . وعلى الرغم من ان عدد ضحايا العبودية لم يكن كبيراً فى فرنسا سنة ١٧٨٩، فان الغاء العبودية رسمياً والقضاء على ماكان للاشراف من الحقوق الكثيرة قبل السكان فى مقاطعاتهم كان خطورة ضرورية لتحقيق حرية أولئك السكان، وتقرير مساواتهم القانونية بغيرهم . ولا يخفى ان رفع الغبن الذى كان محيقاً بالعامل الزراعى أدى الى تحسين حالته المعنوية ، والى زيادة انتاجه الزراعى تبعاً لذلك لما بين نفسية العامل ومقدار نشاطه واقباله على العمل من الصلة الوثيقة.

أما تحرر انظمة الزراعة من القيود القديمة فحدث تدريجياً وبطريقة خفية ، وذلك لأن الثورة لم تكن ثورة سياسية واجتماعية فحسب ، بل كانت ثورة نفسية قبل كل شئ ، وثورة على القديم فى جميع اوضاعه ، ولذا انشترت عدواها الى جميع النفوس حتى الى الطبقات الزراعية المعروفة فى جميع الدول بشدة مخافظتها على القديم ، واصبح المرزاعون فى فرنسا اكثر استعداداً من ذى قبل لادخال الغلات الجديدة والاقلاع عن نظام زراعة الثلاثة حقول ،

ولاتباع الدورة الزراعية واستخدام الاسمدة والآلات ، الى غير ذلك من الاصلاحات التى ظكهرت تباعاً وزادت فى انتاج الزراعة وثروة المشتغلين بها.

نظام الملكية الزراعية :

صح هذا التغير الكبير فى أنظمة الزراعة ، بل ساعد على ظهوره ونجاحة ، ماحدث فى ذلك الوقت من تحول المستأجرين والعمال الزراعيين إلى صغار الملاك ، وهو التحول الذى يعتبر من أخطر النتائج الاجتماعية والاقتصادية للثورة فى فرنسا . ولا يصح افتراض ان الملكية الصغيرة لم تكن موجودة فى فرنسا قبل سنة ١٧٨٩ فان الفقر دفع كثيرين من الاشراف منذ القرن السابع عشر الى تقسيم املاكهم وبيعها ، كما أن اهتمام الحكومة باصلاح الاراضى البور وتقسيم الاراضى الشائعة أدى الى تزايد الملكية الصغيرة ايضاً . وقد قدر أنه قبيل الثورة الفرنسية كان صغار الملاك يملكون نحو ثلث مساحة الاراضى الزراعية فى فرنسا ، كما بلغ عدد صغار الملاك ثلاثة أخماس مجموع الملاك فى تلك البلاد وقدره نحو ٣.٠٠٠.٠٠٠ نسمة . ونتج عن ذلك ان بعض رجال الاقتصاد مثل ملثس اعتقد بأن فرنسا سوف تشبه الصين من حيث فقر سكانها وشدة كثافتهم .

ومع ذلك فان التشجيع الثورة الفرنسية للملكية الصغيرة من الأمور التى لا سبيل الى انكارها ، فان مجرد تحرير المزارعين من القيود الاقطاعية العتيقة حمل كثيرين منهم على الرغبة فى امتلاك الارض . كما ان نظام الوراثة الذى وضعته حكومة الثورة واعتراف به قانون نابليون ، والذى قضى بتقسيم التركة بالتساوى بين جميع الورثة دون اعتار لاختلاف السن او الجنس بينهم ، كان بلا ريب من العوامل التى ضمنت تضاؤل الملكيات بمرور الوقت .

على ان اكبر الخدمات التى أدتها الثورة للملكية الصغيرة استيلاء الحكومة على املاك الاشراف والكنيسة فيما بين سنة ١٧٩٠ وسنة ١٧٩٥ وعرضها للبيع باسعار مخفضة ومع تساهل عظيم فى الدفع . ففى ١٤ مايو سنة ١٧٩٠ اصدرت الحكومة قانوناً لتنظيم وسائل تقسيم تلك الأراضى الى مساحات صغيرة قبل عرضها للبيع ، وكثيراً ماكان المزارعون فى منطقة معينة يتفقون على الاشتراك فى شراء مساحة كبيرة من الارض ثم يعمدون الى تقسيمها فيما بينهم ، الى أن حرمت الحكومة ذلك سنة ١٧٩٣.

وقد كان نظام الوراثة فى فرنسا وما نتج عنه من تزايد الملكيات فى الصغر مثاراً لمناقشات شديدة وتضارب عظيم فى الآراء خلال القرن التاسع عشر ، فرأى اعداء هذا النظام ان تضاؤل الملكيات تضاؤلا حسابياً مستمراً يضر الزراعة والمشتغلين بها . أبلغ الضرر ، بس تقسيم الاراضى تدريجياً الى مساحات صغيرة مبعثرة ، مما يؤدى الى ضياع مجهود المالك ووقته ، وكثرة المنازعات القضائية بين الملاك . أما أنصار هذا النظام فرأوا فيه أكبر فائدة للزراعة والمزاعين لانه يشجع الانتاج الزراعى ويمنع سكان الريف من المهاجرة، ويزيد رضاءهم على حالتهم واستقرار المجتمع لهذا السبب .

وتعتبر الملكية الصغيرة من جهة أخرى أحد الأسباب الهامة فى سرعة تكاثر سكان فرنسا فى النصف الأول من القرن الماضى، وفى وقوفهم عن الزيادة منذ ذلك الوقت . ويعلل بأن التحسن العظيم فى الحالة الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة عند أغلب سكان الريف عقب الثورة الفرنسية ، أدى الى الاقبال على الزواج وتكاثر النسل ، لما يشتهر به المزارع فى جميع الدول من قوة العصبية وحب الخلف لكي يعاونه اولاده فى عمله ويرثوه من بعده . هذا فضلاً عن الصلة الوثيقة بين حالة الرخاء او الكساد الاقتصادى وعدد

السكان فى كل دولة . ولذا تزايد سكان فرنسا بنسبة ٢٠٠.٠٠٠ نسمة سنوياً فيما بين سنة ١٨٠٠ وسنة ١٨٥٠.

ويظهر مقدار انتشار الملكية الصغيرة فى فرنسا من البيانين الاتيين:

فى سنة ١٨٦٢

مساحة الملكية بالهكتار	نسبتها لمجموع المساحة
اقل من ٥	%٥٦.٢٩
من ٥ – ٢٠	%٣٠.٤٧
من ٢٠ – ٤٠	%٨.٤٧
أكثر من ٤٠	%٤.٧٧

فى أواخر القرن التاسع عشر

عدد الملاك	مساحة الملكية بالهكتار	النسبة لمجموع المساحة
٣ مليون	أقل من ١٠	%٢٠
٦٠٠.٠٠٠	من ١٠ – ١٦٠	%٤٠
١٥٠.٠٠٠	اكثر من ١٦٠	%٤٠

اما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فان انتشار التعليم وتقدم المدنية وتضاؤل الملكيات الصغير تدريجياً جعل المزارع اكثر شعوراً بالمسئولية نحو نسله واقل ميلا الى تكاثر اولاده بسبب ضيق ذات يده ، لأن اسرته أذا استمرت فى التزايد وقع فى مشاكل اقتصادية عديدة . وتعرض كما تعرض اولاده للفاقة وما صحبها من متاعب كثيرة . ومن ذلك الوقت أخذ سنة الزواج يتأخر تدريجياً كما نقص عدد الأطفال فى الاسرة نقصاً واضحاً.

وفضلاً عن ذلك فان نحو ٨٠% من الملكيات الزراعية كانت مرزوعة أصحابها انفسهم ، و ١٣% كانت مؤجرة ، و٧% كانت مزروعة على نظام الممارسة اى على أساس تقسيم الانتاج بنسبة ميعنة بين المالك والمزارع .

تقدم الزراعة فى القرن الماضى :

كان تقدم الزراعة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر اكثر منه فى بقية الدول عدا بلجيكا والدانيمرك ففى عصر نابليون أدى وقف التجارة الخارجية إلى زيادة العناية بالانتاج الزراعى الداخلى ، فبدئ فى اتابع نظام الدورة الزراعية ، وادخل كثير من الغلات الجديدة كالكتان والبنجر والاصباغ . ولما عاد السلم الى فرنسا بعد سنة ١٨١٥ اخذت الزراعة فى التقدم العظيم وزاد رخاء سكان الريف عموماً . ويظهر مقدار ذلك التقدم من زيادة انتاج القمح من ٩٣ مليون بوشل الى ١٥٢ مليون بوشل فيما بين سنة ١٧٨٩ وسنة ١٧٤٨، وزيادة انتاج البطاطس من ٥٤ مليون بوشل الى ٢٧٥ مليون بوشل، وانتاج النبيذ من ٣٧٣ مليون جالون الى ٩٢٤ مليون جالون .

غير أن سنة ١٨٤٨ كانت فاتحة عصر اضطراب كبير استمر حتى سنة ١٨٦٠ وأدى الى انسحاب عدد كبير من المشتغلين بالزراعة وتعطيل التقدم فى تلك المهنة الرئيسية . وقد كان ذلك الاضطراب سياسياً من جهة بسبب قيام الجمهورية الثانية (١٨٤٨)، والامراطورية الثانية (١٨٥٢) وحرب القرم (١٨٥٤) وحرب النمسا (١٨٥٩) ، كما كان اجتماعياً واقتصادياً من جهة أخرى بسبب انتشار الكوليرا وفساد المحصول فيما بين سنة ١٨٥٣ وسنة ١٨٥٥ ، ولذا عجزت الزراعة فى النصف الثانى من القرن الماضى عن استرداد رخائها ومكانتها التى تمتعت بها فى النصف الأول منه. ومع ذلك فقد كان التقدم الزراعى عد سنة ١٨٦٠ مما لايستهان به ، بفضل التوسع فى إصلاح الأراضى البور واستخدام الآلات الزراعية والتفنن فى وسائل

الزراعة العلمية التى زادت خصب التربة وانتاجها ، بدليل انه فيما بين سنة ١٨١٨ وسنة ١٨٨٩ زاد انتاج الفدان الواحد من القمح نحو ٧ بوشا ومن الشعير ٨ بوشل ، ومن الشوفان ١٠ بوشل ، كما تضاعف عدد المواشى فى فرنسا فى تلك المدة.

ويتبين الفرق العظيم بين أهمية الزراعة فى كل من فرنسا وانجلترا سنة ١٨٧٧ مما يأتى :

الدولة	المساحة المرزوعة حبوباً	نسبتها الى المجموع	المساحة المزروعة قمحاً	نسبتها الى المجموع
فرنسا	٣٧.٥٠٠.٠٠٠	١٠ :٣	٢٣.٥٠٠.٠٠٠	١ : ٦
بريطانيا العظمى	١١.٠٠٠.٠٠٠	١ : ٧	٣.٦٠٠.٠٠٠	١ : ٢٢

وقد كان من اهم ما يميز الزراعة فى فرنسا فى اواخر القرن المضاى وفاؤها بحاجة السكان وكثرة تنوع غلاتها ، اذ انتجت فرنسا كا حاجاتها الغذائية ، ل صدرت كثيراً من الغلات الزراعية، ولم يكثر استيرادها للقمح إلا فى فترة اضمحلال الزراعة من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٩٦ ، أما كثرة تنوع الغلات الزراعية فتظهر من عدم اعتماد البلاد على غلة واحدة ، فان القمح والنبيد اكثر الغلات اهمية ، ويتلوهما فى الاهمية الشليم والشعير والشوفان والذرة والفواكة ومستخرجات الألبان.

عناية الحكومة بالزراعة

تمتعت الزراعة طوال القرن الماضى بعناية الحكومة بدليل أن سياسة فرنسا الجمركية كانت دائماً متمشية مع مصلحة الزراعة. ففى سنة ١٨١٩ فرضت ضرائب جمركية على القمح الوارد من الخارج، ثم وضعت عليه ضرائب إضافية اختلفت ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لتقلب أسعار القمح فى فرنسا بلنسبة الى مقدار معين . واستمرت تلك الحالة خلال القرن التاسع عشر فلم تتعرض زراعة فرنسا الى المنافسة الشديدة التى تعرضت لها زراعة انجلترا بسبب وفرة الغلات الامريكية . على أن تلك المنافسة ظهرت دائماً بدرجة كافية لمنع كل محاولة من جانب المشتغلين بالصناعة لتخفيف الحماية الجمركية الزراعية بقصد تخفيض اسعار الغلات الزراعية واجور العمال تبعاً لذلك ، ولذا كانت سياسة فرنسا الجمركية بعد سنة ١٨٨١ شبيهة بسياسة المانيا فى ذلك الوقت من حيث عنايتها بزيادة وقاية الزراعة من خطر المنافسة الاجنبية .

وكذلك كانت فرنسا فى طليعة الدول التى أنشأت وزارة للزراعة وكفك لها من حسن النظام واتساع السلطان مالا يترك حاجة لمستزيد ويعاون هذه الوزارة مجلس استئارى مؤلف من مائة عضو من الشيوخ والنواب الاخصائيين فى شئون الزراعة ويقدمون التقارير الفنية لتكون اساساً لما يمنح من انواع الاعانات والمساعدات للمزارعين.

وتعتبر فرنسا من اكثر الدول تقدماً فى التعليم الزراعى ، فان البلاد تشمل عدداً كبيراً من مدارس الزراعة المتوسطة ، فضلاً عن معهد التعليم الزراعى فى المدارس الالزامية حيث يعتبر فيها من المواد الأساسية وذلك لغرض نشر المعلومات الزراعية من جهة ، وتحبيب النشء فى الحياة الريفية من جهة اخرى . وقد صدر فى سنة ١٨٧٥ قانون بانشاء نوع جديد من المدارس تسمى "مدارس الزراعة العملية " ويدخلها ابناء صغار الملاك

والمستأجرين والعمال فى سن الثالثة عشر لكي يتمنوا عملياً على الأعمال الزراعية بعد أن يتموا مرخلة التعليم الابتدائى.

الجمعيات الزراعية :

كان من اهم ما امتازت به الزراعة فى فرنسا عنها فى انجلترا كثرة تنظيمها وميل المشتغلين بها الى التعاون لتحقيق المصلحة المشتركة فيما بينهم ، وبرجع ذلك الى ضعف الروح الفردية عند الشعب الفرنسى وهى الطبقى التى تستفيد من التعاون وتحتاج اليه اكثر من غيها ، وقد قامت فى فرنسا كثير من الجمعيات الزراعية الفنية أشهرها "الجمعية الزراعية الوطنية الفرنسية " التى تكونت فى القرن الثامن عشر ولا تزال قائمة حتى الان ، وكذلك كثير من الجمعيات الزراعية القروية التى تتألف من الملاك والمستأجرين فى مناطق صغيرة ، وترمى الى تحسين وسائل الزراعة المحلية وزيادة انتاجها.

غير أن النقابات الزاعية والجمعيات التعاونية بقيت قليلة وضعيفة حتى وقعت الزراعة فى فرنسا كما فى غيرها من دول اوربا الغربية فى ازمة شديدة حوالى سنة ١٨٨٠ بسبب المنافسة الاجنبية ، وعندئذ تقدمت الحكومة لمساعدة تلك الجمعيات بأن اصدرت سنة ١٨٨٤ قانوناً باستثناء الجمعيات التجارية والزراعية من الخضوع للبند رقم ٢٩١ من قانون نابليون الذى نص على خظر تكوين الجمعيات اذا زاد عدد اعضائها على العشرين دون ترخيص من الحكومة . وبذا اصبح لتلك الجمعيات شخصية معنوية ، وامكنها ان تمتلك العقارات وتشتغل بالأعمال التجارية.

وقد سارع المزارعون إلى الاستفادة من هذا التشجيع لكى يتخلصوا مما وقعوا فيه بسبب هبوط الأسعار وانخفاض اثمان الاراضى وإيجارها ويستدل على ذلك مما يأتى:

السنة	عدد الجمعيات الزراعية	مجموع اعضائها
١٨٩٠	٦٤٨	٢٣٤.٢٣٤
١٩٠٠	٢.٠٦٩	٥١٢.٧٩٤
١٩١٠	٤.٩٤٨	٨١٣.٠٣٨

وبذلك اصبحت النقابات الزراعية والجمعيات التعاونية أهم الجمعيات الزراعية فى فرنسا .

وتنقسم النقابات الزراعية الى ثلاثة اقسام :

١- **نقابات المزارعين** : وترمى الى خدمة مصلحة اعضائها من الملاك والمتسأجرين بكل وسيلة ، كالعمل على تحسين الانتاج الزراعى ورفع اسعاره ومساعدة اعضائها على الحصول على حاجياتهم من الاسمدة والبذور والآلات بأسعار الجملة الخ . ويتألف من مجموع تلك النقابات "الاتحاد المركزى للنقابات الزراعية " الذى يمثل نحو ٢.٥٠٠ نقابة ويتوسط لدى الحكومة لحملها على عمل كل ما يعود على الزراعة بالفائدة كتعديل الجمارك ، واصدار التشريع الاجتماعى اللازم لمصلحة سكان الريف الخ . ولذا يصح اعتبار هذا الاتحاد حزباً سياسياً يتكلم باسم المزارعين .

٢- **نقابات العمال الزراعيين**: وتشبه نقابات العمال فى المدن الصناعية من حيث سعيها للدفاع عن مصلحة اعضائها فيما يختص بالأجور وساعات العمل وشروطه الخ . وتنضم تلك النقابات كغيرها من نقابات العمال تحت لواء "الاتحاد العام لنقابات العمال" .

٣- **نقابات الصناعات الزراعية**: وترمى الى تحسين الزراعة والصناعة فى آن واحد ، كزراعة الكروم وصناعة النبيذ ، ولذا تعمل على زيادة أرباح المزراعين وتقليل مهاجرة سكان الريف الى المدن.

اما الجمعيات التعاونية فقد بلغت فى فرنسا درجة من التقدم لم تبلغها سوى بلجيكا والدانمرك وبعض انحاء المانيا . وعلى الرغم من عدم وجود نظام الزراعة التعاونى الذى كان قائماً فى فرنسا قبل الثورة ، والذى بمقتضاه كان عدد كبير من المزارعيم يشتركون فى زراعة الارض وتقسيم غلاتها فيما بينهم ، فان الجمعيات التعاونية تسمح للمزارعين بأن يشتركوا فى استخدام الآلات الزراعية بأجر زهيد دون ان يتحملوا نفقات شرائها وصيانتها. على ان الغرض الاول من الجمعيات التعاونية مساعدة المزارع على تصريف محصولة بأحن الاثمان ، وتنظيم الصناعات القائمة على ذلك المحصول كصناعة النبيذ ومستخرجات الألبان . ولذا تملك بعض الجمعيات التعاونية مطاحن للغلال او مصانع للجبن او معاصر للكروم وتقطيرها او لاستخراج زيت الزيتون الخ.

التسليف الزراعى :

لم يتقدم التسليف الزراعى فى فرنسا تقدماً كبيراً إلا بعد سنة ١٨٨٤ عندما دفعت الازمة الزراعية الى التفكير فى تنظيم ذلك تلك الناخية الهامة من نواحى مساعدة المزارع الصغيرة ، وعندئذ اخذت اكثرية النقابات الزراعية فى اقراض اعضائها وظهرت المصارف الزراعية المعروفة باسم "بنوطديران" (نسبة إلى مرسسها وهو أخد المحامين فى ليون) وقد امتازت تلك المصارف بكونها تعاونية اى ان كبار الملاك اكتتبوا فى راس مالها وضمنوا أعمالها بكا مل ملكوا من عقار ولذا عادت بالفائدة على صغار المرزاعين وكبارهم فى وقت واخد.

وكان تقدم التسليف الزراعى بسيطاً فى بادئ الامر ، ولكنه زاد كثراً عندما اصدرت الحكومة سنة ١٨٩٤ قانوناً لتنظيم وزيادة تسهيلة وتأمينه : وفى سنة ١٨٩٩ صدر قانونا اخر وقضى بضمان الحكومة للهيئات القائمة

بالتسليف الزراعى ومساعدتها إذا لزم الخال . ولهذا كانت فرنسا قبيل الحرب الكبرى ارقى الدول الأوربية بعد ألمانيا فى نظام التسليف الزراعى.